الذي يلتقي عنده الياف وبيغن ؛ انما يلتقيا عنده وفي ذهن كل واحد منهما الوصول الى نتيجة مناقضة لما يأمله الاخر ، ففي حين يدعو بيغن الى اسقاط حكومة مئير على أمل تشكيل حكومة اكثر يمينية واكثر تطرفا وتشددا ، يدعو الياف الى اسقاط حكومة مئير والطاقم المسيطر فيها لفسح المجال امام سيطرة اتجاه واشخاص اكثر اعتدالا. ويتفق مع الياف في هذا الخط والتوجه العديد من اعضاء حزب العمل من كتلة « احدوت هعفودا »، وابرزهم اسحق بن اهرون سكرتير عام الهستدروت سابقا ، الذي قال بأن مئير ودايان يتحملان المسؤولية ، ولا بد من استقالة الحكومة بأسرها (ر.١٠١٠. ٧٤/٤/٥) .

أما اقرب الاحزاب الاسرائيلية الى حزب العمل، وهو المبام فقد كان لزعمائه واعضائه موقفا واضحا في المطالبة بتحميل دايان كامل المسؤولية وضرورة استقالته او على اقل تقدير ابعاده عن حقيبة الدفاع ، كما عبر عن ذلك في العديد من المقابلات مع زعمائه ، وفي العديد من افتتاحيات صحيفة « عل همشمار » الناطقة بلسان الحزب (افتتاحيات ٣ و٨ و٧٤/٤/٩ وغيرهما كما وردت فيما اقتبسته اذاعة العدو ونشرته نشرة رصد اذاعة اسرائيل).

وازداد التوتر داخل حكومة العدو في الايام التي تلت نشر تقرير لجنة اغرانات ، وسبقت عقد جلسة الكنيست الاستثنائية في عطلة العيد ، الى درجة ان عددا من الوزراء ومن ابرزهم سابير طالب باستقالة دايان ، بل وهدد يغآل الون بأنه اذا لم يستقل دايان فانه هو سيستقيل من الحكومة احتجاجا .

وازاء هذه التوترات التي سبقت ايضا عقد جلسة الحكومة التي حددت يوم الاربعاء٧٤/٤/١٠، أعلنت مئير ان لا حكومة بدايان ، ولا حكومة بدونه (ر.١٠١٠. ٧٤/٤/٦) ، وكان في ذلك اعترافا من مئير الى ان الازمة الوزارية اصبحت مأزقا ، وان حكومة اسرائيل وصلت فعلا الى وضع حرج للغاية وانها لا تجد مخرجا من هذا المأزق .

ولعل الحقائق الموضوعية التي اوصلت مئير الى « النتيجة » المذكورة ، هي حقائق حسابية محضة. فأن حكومتها تستند الى أغلبية ٦٨ نائبا من ١٢٠ نائبا في الكنيست . ومن هؤلاء الـ ٦٨ ثمانية اعضاء مضمون ولاؤهم لدايان وعشرة اخرون ، هم اعضاء الحزب الوطني — الديني — مفدال — ، يميلون الى دايان والى خط « التشدد » اكثر من ميلهم نحو الاعتدال ، ولهم مطالب عديدة اهمها تشكيل حكومة « تكتل وطني » يشارك فيها « الليكود » وذلك ما تعارضه مئير بشكل قاطع، ومن هنا فان ازدياد التوتر اثر نشر تقرير لجنة اغرانات ، واصرار وزراء في حكومة مئير على اقالة دايان او استقالتهم كانت تعني بالنسبة لمئير استناد حكومتها في احسن الاحوال الى ٥٠ ٪ بالضبط من اعضاء الكنيست ، أي احتمال اسقاطها نتيجة أي أزمة ولو مفتعلة .

اضافة الى ذلك فان مئير تعرف ان ابعاد ديان عن وزارة الدفاع — او من الحكومة — يعني تعريض نفسها لنقمة الرأي العام الاسرائيلي الذي لم يكتف بالضباط كبش محرقة على مذبح التقصير في حرب تشرين . اذ بادانة ضباط الاستخبارات والتوصية بابعادهم عن مناصبهم اصبح زاعيرا رئيس فرع الاستخبارات مكشوفا فأدين واستقال وبادانته واستقالته أصبح العازار مكشوفا فأدين واستقال هو الاخر ، وبقي دايان وحده فاصلا — وان يكن شفافا — بين مئير ونقمة الرأي العام ، واستقالته او اقالته تؤدي بالطبع الى كشف مئير الى حد التعرية تماما .

ومن هنا يمكن فهم وتفسير تمسك مئير بدايان، ورفضها المطلق في التخلي عنه ، ودفاعها المستمر عنه بحماس المدافع عن ذاته ، وعندما وصلت الى نتيجة تقول بعدم قدرتها على الدفاع عن دايان ، استقالت هي ، فاستقالت الحكومة بأسرها كما يقضي القانون الاسرائيلي ، وابلغت قرار الاستقالة الى اعضاء الحكومة مساء يوم ٧٤/٤/١٠ .

وكان أول ما لاحظه مراسل اذاعة العدو ، اثر استقالة مئير ، ان احدا من الوزراء — باستثناء الون — لم يذهب الى بيتها كما كان يفعل هؤلاء في السابق لدفعها الى التراجع عن قرارها .

ويقضي القانون في اسرائيل ان الحكومة تعتبر مستقيلة رسميا بتسليم رئيس الدولة رسالة خطية من رئيس الحكومة تتضمن ابلاغا بالاستقالة، وابلاغ الكنيست بذلك ، وتتحول الحكومة المستقيلة الى حكومة انتقالية تسير الامور بصلاحيات كاملة الى حين تشكيل حكومة جديدة تنال ثقة الكنيست .